العرب
الخميس 2021/10/07
السنة 44 العدد 12202

جدل في تونس يمهد لفتح ملف تجاوزات الأحزاب خلال العشرية الماضية

قاضية بمحكمة المحاسبات: المحكمة أصدرت أكثر من 350 حكما ابتدائيا

طالبت أوساط سياسية وحقوقية في تونس بالكشف عن إخلالات الأحزاب، وتفعيل أحكام محكمة المحاسبات المتعلقة بمخالفات مالية تم ارتكابها من قبل قائمات في الانتخابات التشريعية لسنة 2019، ما يمهد لفتح ملف تجاوزات الأطراف السياسية التي تصدرت المشهد لأكثر من عشر سنوات.

خالد هدوي

تونس - تصاعد الجدل السياسي في الآونة الأخيرة في تونس بشأن الأحكام الابتدائية الصادرة عن محكمة المحاسبات بخصوص تلقي عدد من الأحزاب لتمويلات أجنبية في تمويل حملاتها الانتخابية، في خطوة تمهّد حسب المراقبين لفتح ملف تجاوزات الأحزاب السياسية خلال العشرية الماضية بقيادة حركة النهضة.

وأعلنت القاضية بمحكمة المحاسبات فضيلة القرقوري أن المحكمة أصدرت أكثر من 350 حكما ابتدائيا تعلقت بمخالفات تم ارتكابها من قبل قائمات في الانتخابات التشريعية لسنة 2019، على غرار عدم إيداع الحساب المالي وتحديد المنحة لمستحقيها وبعض المخالفات الانتخابية الأخرى.

فاروق بوعسكر

يجب أن تصدر الأحكام قبل نهاية المدة النيابية لضمان نجاعتها

أحمد صواب

التسريع في إصدار الأحكام يقتضي تغيير القانون الانتخابي

وأضافت القاضية على هامش ورشة نقاش نظمتها محكمة المحاسبات الثلاثاء بالاشتراك مع مركز الكواكبي والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، أنه بخصوص "الانتخابات البلدية (مايو 2018)، فقد أصدرت المحكمة أحكاما ابتدائية تتعلق بإسقاط ثمانين قائمة بسبب عدم احترام مبدأ الشفافية"، مشيرة إلى أن "جميع هذه الأحكام لا تزال في مرحلة الاستئناف وأن الأحكام الباتة ستكون في مرحلة متقدمة جدا، طبقا للإجراءات والآجال المنصوص عليها في القانون الانتخابي".

وكان القضاء التونسي أعلن إثر اتخاذ الرئيس قيس سعيّد تدابير استثنائية في البلاد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، فتح تحقيق بشأن ثلاثة أحزاب هي حزب النهضة وقلب تونس وعيش تونسي، للاشتباه في تلقيها أموالا من الخارج خلال الحملة الانتخابية عام 2019، إلى جانب ارتكاب تجاوزات مالية عبر الاتفاقيات التجارية.

ودعا مراقبون إلى ضرورة التسريع في إصدار الأحكام النهائية المتعلقة بتجاوزات الأحزاب قبل نهاية الفترة النيابية الحالية، مع تشديد الرقابة على الحملات الانتخابية.

وأفاد فاروق بوعسكر عضو الهيئة المستقلة للانتخابات أن "النظر في أحكام الدائرة يعتبر متأخرا، وما يعنينا بالأساس هي الأحكام النهائية التي ستأخذ شوطا كبيرا، لأن الخطايا المالية وإيقاف العضوية بمجرد الاستئناف يؤديان إلى إيقاف الحكم".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "يجب أن يصدر كل حكم قبل نهاية المدة النيابية حتى يكون ناجعا، وندعو دائرة المحاسبات إلى التسريع في إصدار أحكامها"، مضيفا "ظاهرة الإفلات من العقاب موجودة منذ 2011".

واقترح بوعسكر "ضرورة تغيير القانون الانتخابي، مع تشديد الرقابة على الحملات الانتخابية، ووضع قواعد إجرائية تجزم القضاء على إصدار أحكام سريعة وناجعة مع مراعاة المبادئ الأصولية للمحاكمة العادلة".

واستطرد "إذا تمسكنا بنفس الإجراءات السابقة فسنواصل في نفس الإخلالات".

وطالبت شخصيات حقوقية الرئيس سعيد بضرورة تغيير النظام الانتخابي الحالي لتقليص الفارق بين الزمن الانتخابي والقضائي في النظر في الملفات وتجاوزات الأحزاب.

وقال أحمد صواب القاضي السابق بالمحكمة الإدارية "قانون دائرة المحاسبات فرض إجراءات وثلاثة أطوار من التقاضي (ابتدائي، استئناف، ونهائي)، ومن يريد أن يسرع في الفارق بين الزمن الانتخابي والقضائي عليه أن يغيّر القانون الانتخابي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "يمكن للرئيس سعيّد أن يفعل ذلك عبر تغيير القانون الانتخابي باعتباره يمثل السلطة التشريعية، ويمكن أن يعتمد مدة ستّة أشهر للإجراءات السريعة".

وتابع صواب "هناك عيوب في الانتخابات تظهر في المواعيد الكبرى خصوصا، والنيابة العمومية أيضا عليها أن تتحرك"، لافتا "بمقتضى القانون الحالي لا يمكن البت في هذه الأحكام قبل الموعد الانتخابي القادم، (انتخابات 2024)".

ومازالت شبهات الفساد تلاحق حزب حركة النهضة، حيث أعلنت منظمة "أنا يقظ"، غير الحكومية، أنها ستقاضي الحركة بشبهة الحصول على تمويلات أجنبية مجهولة المصدر عامي 2016 و2018.

والثلاثاء قالت المنظمة المتخصصة بقضايا الفساد، في بيان لها، إن "الحركة وقعت عقدين مع إحدى الشركات الأجنبية بقيمة تتجاوز 355 ألف دولار، قبل مؤتمرها العاشر عام 2016 وقبل الانتخابات البلدية عام 2018".

وأشارت إلى أنها ستتولى تقديم طلب تعهّد لمحكمة المحاسبات لاتخاذ ما يوجبه القانون الانتخابي من إجراءات ضدّ حركة النهضة بشأن ذلك.

وأضافت أنها ستتقدم بشكوى جزائية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس، لوجود شبهة تمويل مجهول المصدر وفق القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015، الذي يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال.

ويحظر القانون التونسي على الأحزاب السياسية قبول تمويل مباشر أو غير مباشر صادر عن أي جهة أجنبية ويمنع حيازة أموال بالخارج، ويعتبر أن البحث عن دعم أجنبي جريمة.

وتلاحق حركة النهضة شبهات حول تلقيها تمويلات أجنبية مجهولة المصدر وتخضع منذ أكثر من شهرين إلى تحقيقين قضائيين.

ويتعلق التحقيق الأول بعقد "لوبينغ" أبرمته الحركة نهاية شهر يوليو الماضي للقيام بحملة لصالحها في الولايات المتحدة وتسيير تواصل الحزب مع الفاعلين الرئيسيين وتوفير دعم وسائل الإعلام من أجل تشكيل مجموعة ضغط ضد الرئيس سعيد بعد قراراته الاستثنائية.

ومنتصف شهر يوليو الماضي فتح القضاء الاقتصادي والمالي تحقيقا حول عقود "اللوبينغ" التي تتعلق بالحصول على تمويل أجنبي للحملة الانتخابية وقبول تمويلات مجهولة المصدر، وذلك اعتمادا على ما كشفه التقرير الختامي لدائرة المحاسبات حول نتائج مراقبة تمويل الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والانتخابات التشريعية لسنة 2019.

الصندوق يعجل بسقوط المنظومة

ورجّح النائب في البرلمان التونسي المجمد محمد عمار أن يصدر القضاء خلال الأيام القليلة القادمة أحكاما بحل حزبي حركة النهضة وقلب تونس على خلفية "الجرائم الانتخابية التي ارتكبها الحزبان في استحقاقات عام 2019".

وقال عمار في تصريحات صحافية إن "محكمة المحاسبات أصدرت أحكاما ابتدائية بحق عدد من القوائم الانتخابية لحركة النهضة وقلب تونس"، مؤكدا أن "أمام الحزبين مهلة شهرين لاستئناف هذه الأحكام".

وكان رئيس محكمة المحاسبات نجيب القطاري صرح في وقت سابق أنه سيتم إسقاط عضوية كل قائمة تثبت عليها شبهة تمويل أجنبي.

وأوضح القطاري على إثر لقاء جمعه بالرئيس سعيد أنّ تقرير محكمة المحاسبات يؤكد وجود شبهات تمويل أجنبية لبعض الأحزاب، كما أن خمسة أحزاب فقط صرّحت بقوائمها المالية وتقارير نشاطها لدى محكمة المحاسبات.

وأشار عضو هيئة الانتخابات أنيس الجربوعي إلى أن الهيئة قامت بقضايا جزائية في بعض المترشحين للانتخابات منذ انتخابات 2019 و2014، لكن القضاء تأخر في البت فيها بسبب بطء الإجراءات وعدم وجود قضاء مخصص للجرائم الانتخابية.

محاولة أخيرة لإخراج المرتزقة من ليبيا قبل الانتخابات

جنيف (سويسرا) - تسعى الأطراف الدولية لإرساء الاستقرار السياسي في ليبيا عبر محاولاتها الأخيرة لسحب المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وأكد المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيش، أن الاتفاق على خطة عمل لسحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب يبعث رسالة أمل إلى الشعب الليبي بأنه يمكن إحراز تقدم والمضي نحو الانتخابات.

وقال للجنة العسكرية المشتركة "5 + 5" أثناء اجتماع جنيف المخصص لملف إخراج المرتزقة من ليبيا "إن الأمم المتحدة وشركاءها الدوليين على أهبة الاستعداد لدعمها".

وأوضح أن "مهمة اللجنة لها تأثير مباشر على مجمل التطورات، وعلى استعادة البلاد لسيادتها واستقرارها وأمنها ووحدتها".

ويعد اجتماع جنيف رفيع المستوى بمثابة محاولة أخيرة لبحث سبل إرساء الاستقرار السياسي في ليبيا والتحضير للانتخابات في ظروف ملائمة.

ويأتي الاجتماع بعد نحو عام من توصل أطراف النزاع الليبي إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ويمثل فرصة جديدة للتوافق حول وضع جدول زمني محدّد لانسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد، قد تكون الأخيرة قبل الانتخابات المرتقبة نهاية العام الجاري، والتي أنهى البرلمان إنجاز كافة التشريعات القانونية اللازمة في انتظار التزام الأطراف المجتمعة بتنفيذ الترتيبات الأمنية.

وأعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان الثلاثاء عودة نحو ثلاثمئة مقاتل من الجنسية السورية إلى تركيا جرى نقل بعضهم إلى سوريا، وهي أولى دفعات المرتزقة السوريين التي تعود من ليبيا.

وسبق أن أكدت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش البدء في عمليات ترحيل المرتزقة تدريجيا حتى الاتفاق على إخراجهم في إطار خطة شاملة.

ويقدر عدد المقاتلين والمرتزقة الأجانب في ليبيا بحسب دبلوماسيين في الأمم المتحدة بأكثر من عشرين ألفا من بينهم ثلاثة عشر ألف سوري.

وقبل أقلّ من ثلاثة أشهر على موعد الانتخابات تقود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودا كبيرة وموسعة لبحث سبل تأمين ترحيل كامل للمرتزقة من البلاد وضبط الأوضاع داخلها حتى يتمكن الليبيون من تنظيم وإجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده.

وبالموازاة مع اجتماع جنيف تستمر المفوضية العليا للانتخابات بليبيا في التحضيرات للانتخابات من أجل إيصال نحو ثلاثة ملايين ناخب إلى التصويت في الموعد المحدّد، حيث انتهت مؤخرا من إعداد مقرات الاقتراع ومن تدريب المتعاونين على توزيع بطاقات الناخبين وموظفي مراكز الانتخاب.

قيادة جبهة التحرير الجزائرية تكسب جولة أمام المتمردين

أحكام قضائية ضد رموز اجتياح المقر المركزي للحزب

صابر بليدي

الجزائر - كسبت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني الحائز على الأغلبية في البرلمان الجزائري، جولة حاسمة ضد خصومها الذين قادوا حملة تمرد خلال الأسابيع الماضية، من أجل الإطاحة بالأمين العام أبوالفضل بعجي، وتنصيب قيادة انتقالية تحضر للمؤتمر القادم.

وأدان قضاء العاصمة، نحو عشرين شخصا ممن قادوا الاحتجاج الذي استهدف المقر المركزي للحزب بالعاصمة بداية شهر سبتمبر الماضي، بإصدار أحكام متفاوتة، كان أهمها إيداع من يعرف بالمنسق الوطني للحزب محمد يسعد السجن المؤقت، ووضع أربعين آخرين تحت الرقابة القضائية.

القيادات التقليدية تستميت في الدفاع عن مكانة الحزب

واستمعت المحكمة الثلاثاء إلى الأمين العام للحزب أبوالفضل بعجي، الأمر الذي أثار جدلا، اضطرت القيادة إلى إصدار بيان أوضحت فيه، بأن "الاستماع إلى الأمين العام كان كضحية"، وهو ما تأكد خلال صدور الأحكام في ساعة متأخرة من مساء أول أمس.

وكان خصوم بعجي، قد نظموا احتجاجا في التاسع من سبتمبر الماضي، انتهى باقتحام مبنى المقر المركزي، وأعلن عن سحب اللجنة المركزية للحزب الثقة من الأمين العام، وتنصيب قيادة انتقالية يرأسها محمد يسعد، لتسيير شؤون الحزب حتى تنظيم المؤتمر الحادي عشر.

وسادت الأربعاء، أجواء من الارتياح لدى موظفي المبنى والمسؤولين الذين ترددوا على المقر المركزي، لأن الحكم القضائي كان بمثابة رسالة قوية من السلطة للمعارضين، مضمونها الرضا والتمسك بالقيادة الحالية، وقطع الشكوك التي راجت حول رغبة السلطة في التخلي عن بعجي.

وحافظ حزب جبهة التحرير على الأغلبية في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بعد حصوله على 105 نائب في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، ويستعد لخوض الانتخابات المحلية على أمل الحفاظ على صدارة المشهد السياسي في البلاد.

غير أن الحزب الذي ظل لعقدين يمثل الذراع السياسية الأولى للرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، ونصبه رئيسا شرفيا له، كان محل غضب المحتجين في الحراك الشعبي، وذهبت بعض الأصوات إلى المطالبة بتطبيق العزل السياسي عليه، ولم يشفع له موقفه المؤيد للسلطة الجديدة في البلاد، من الحفاظ على مواقعه المتقدمة، إذ لم يحز إلا على حقيبتين في حكومة أيمن بن عبدالرحمن.

وكان غالبية أعضاء اللجنة المركزية قد أعلنوا عن سحب الثقة من بعجي، بحسب ما أورده بيان هيئة التنسيق، غير أن الشكوى التي تقدم بها الرجل للمصالح المختصة، تضمنت أوصاف "المنحرفين والبلطجية" على الذين اقتحموا المقر المركزي، كما أعقبه بوقفة وصفت بـ"النوعية" للعشرات من الكوادر والمناضلين والأنصار، الذين نظموا وقفة للتعبير عن تضامنهم مع القيادة الحالية برئاسة بعجي.

ووجهت للخصوم الذين انقلبت عليهم اللعبة، تهما تدرجهم في خانة "الثورة المضادة من طرف العصابة السابقة، وأنهم أصحاب المال الفاسد الذين أقصاهم الحزب من صفوفه في أعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة".

ويعتبر حزب جبهة التحرير الوطني، من أكبر القوى السياسية في البلاد، لارتباطه منذ زمن الحزب الواحد بالسلطة، وظل يوصف بـ"الجهاز السياسي"، لكنه يفتقد للانضباط والتلاحم الداخلي، فكل مؤتمر أو قيادة تفرز أجنحة مضادة لها، وكان الأمر لافتا منذ مطلع الألفية بعد احتدام الصراع بين الأمين العام السابق علي بن فليس، والرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

> **القضاء الجزائري أصدر أحكاما متفاوتة أهمها إيداع من يعرف بالمنسق الوطني للحزب محمد يسعد السجن المؤقت**

غير أن المواجهات القضائية في السابق لم تتطور بين المتنازعين إلى عقوبات السجن والرقابة القضائية، الأمر الذي يعتبر تحولا لافتا يضع الأجنحة المتمردة تحت ضغط النتائج غير المحمودة العواقب لأي تصرف يستهدف التشويش أو الإطاحة بقيادة الحزب.

كما تمثل الأحكام الصادرة في حق المتمردين، رسالة واضحة لتمسك السلطة بالقيادة الحالية للحزب، ودحض الحملة التي استهدفت الأمين العام خلال الأسابيع الأخيرة، وصلت إلى حد التشكيك في الماضي التاريخي لعائلته، وللتشكيك في علاقاته الخارجية، على اعتبار أن زوجته من جنسية مغربية.

ويعتبر الحزب من أكبر ضحايا التحول السياسي المسجل في البلاد، حيث تم الزج باثنين من أمنائه العامين في السجن، بتهم تتصل بالفساد المالي والسياسي، ويتعلق الأمر بكل من جمال ولد عباس ومحمد جميعي، الذي أطلق سراحه خلال الأشهر الماضية.

وخلال حديث مقتضب لبعجي مع "العرب"، في وقت سابق، فقد شدد على "ثقل المسؤولية التي حملته إياه دورة اللجنة المركزية، في دورتها الأخيرة المنعقدة في شهر ماي 2020، وأن الأبواب مفتوحة أمام جميع أبناء الحزب، غير أن الطريق سيقطع أمام ممارسات ووجوه المال السياسي الفاسد"، في إشارة إلى القيادات التي ورطت الحزب أمام الرأي العام وجعلته منبوذا من طرف الشارع.